تشرين

يومية - اقتصادية - شاملة

مؤسسة الوحدة

رقم العدد ١٤١٠٨ | ٨ صفحات | الأحد ٢٢ شعبان ١٤٤٥هـ ٣ آذار ٢٠٢٤ م | tishreen.news.sy

السيدة أسماء الأسد تلتقي مجموعة من ممثلي الجمعيات والمنظمات الأهلية الإنسانية والخيرية:

فعل الخير في سورية لا ينقطع لأنه تعبير عن انتمائنا لوطننا وروح مجتمعنا

التقت السيدة أسماء الأسد اليوم مجموعة من ممثلي الجمعيات والمنظمات الأهلية الإنسانية والخيرية في سورية.

وقالت السيدة الأولى: يأتي شهر رمضان المبارك هذا العام مختلفاً عن السنوات السابقة، حيث الأوضاع المعيشية التي نمر بها في سورية أكثر صعوبة، والظروف الإقليمية والدولية التي يشهدها العالم تؤثر علينا وعلى عمل الخير مباشرة، وخاصة في شهر الخير.

وثمنت السيدة أسماء الأسد دور المجتمع الأهلي وقدرته في سورية، الذي كان بارزاً في الأزمات والملمات، وكان حاضراً وبصمت، يلبي سؤال المحتاج ويغيث حاجة الملهوف. وشددت السيدة الأولى على أن فعل الخير في سورية لا ينقطع لأنه ليس واجباً فقط بل هو تعبير عن انتمائنا لوطننا، وهويتنا وروح مجتمعنا، وهو من أسمى الأعمال، لكنه يزداد سمواً عندما يصبح عميماً، وهذا لا يتحقق إلا بتنسيق الجهود بين الجهات الأهلية ما يؤدي لتكامل النتائج، والوصول لأكبر مروحة من الأهداف، ولأوسع فئة من المحتاجين، وبالتالي العدالة في الانتشار والتوزيع جغرافياً للمناطق الأفقر، ومجتمعياً للفئات الأكثر احتياجاً.

ممثلو الجمعيات طرحوا تصوراتهم للعمل الخيري في رمضان لهذا العام وأولويات المساعدة سواء على مستوى الشرائح الاجتماعية أو لناحية نوع المساعدات ومجالاتها، وتم بحث أبرز التحديات التي تؤثر في عمل الجمعيات الخيري خلال الشهر الفضيل وبقية أشهُر العام.

لا يمكن التساهل بالتعدي على المال العام !!

رئيس الجهاز المركزي للرقابة المالية: ليس هدفنا تصيّد الأخطاء

كشف رئيس الجهاز المركزي للرقابة المالية، محمد برق أن الجهاز المركزي يقوم حالياً بإعداد التقرير السنوي عن نتائج أعماله وتقديمه إلى الحكومة. وأوضح برق في تصريح لتشرين أن من مهام الجهاز تحقيق رقابة فعالة على أموال الدولة ومتابعة أداء الأجهزة التنفيذية الاقتصادية إضافة لمراجعة وتدقيق وإبداء الرأي في القوائم المالية للجهات ذات الطابع الاقتصادي بمختلف أصنافها، والتعرف على حقيقة المركز المالي لكافة المؤسسات والشركات، وحالياً نقوم بتجميع كافة إنجازات المعلومات من كافة الفروع في المحافظات لدراستها، ومتابعتها وإصدار التقرير النهائي، الذي يتضمن كل أعمال الجهاز المركزي على مستوى كل القطاعات سواء التحقيقية أو القطاع الاقتصادي أو الإداري أو حتى قطاع التأشير الرقابي على صكوك العاملين في الدولة.

خدمة الدفع الإلكتروني.. الخطة القادمة نحو دفع عجلة الاقتصاد مجدداً.. الرفاهية الضريبية تعني أيضاً رفاهية المواطن

باتت خدمة الدفع الإلكتروني حجر الزاوية، في النظام العالمي القادم في إدارة العقد الخدمي، بين الدول والمواطنين، حيث إن أي منظومة إدارية أو تجارية، لا بد أن تستند على قاعدة مادية من المال، تكون قادرة على حمل أعباء المنظومات الإدارية والتجارية القائمة داخل الدولة، وإمدادها بالتمويل المرن المدروس، القادر على مواجهة التغييرات السياسية والاقتصادية العالمية، أي إنها أسلوب إدارة آلي،وشبكة مالية حية على الحاسوب، تقوم على دراسة متطلبات العمل الإداري والتمويل العام اللازم لها، وتصنع التوازن بين هذه النفقات والإيرادات، وتمكن المنظومة الحكومية من إدارة المدخلات والمخرجات المالية لدوائرها، بحيث تتجنب الوصول إلى مرحلة إقلاق الوعي الضريبي للمواطن، ويمكننا القول عموماً، إن نظام الدفع الالكتروني، لن يكون مجرد وسيلة أخرى للدفع المالي مقابل الخدمة، بل سيكون شبكة مالية ذكية، قادرة على إتمام عمليات المقاصة، بين الدخل والناتج والضريبة، وتقديم الخدمة في أن معا.

7-6

«الفيجة» تعيد تشغيل خط إنتاج «ليتر ونصف» بطاقة ٧٠ ألف عبوة في اليوم | 3

لكل مهنة كبوة والمردود هو المعيار

تعقيب المعاملات ينشط.. بينما التخليص الجمركي يتراجع والمهن التقليدية تعاني!

يتحدد معيار ضعف أو قوة الإقبال على المهن من خلال الدخل والمردود المتحقق منها، والملاحظ مؤخراً أن مهناً وحرفاً وعلى خلفية تبعات الحرب على بلادنا، قد تراجع عملها كثيراً فيما نشط عمل أخرى كثيراً، أو حافظ غيرها على توازن عمله إلى حد ما، والأمثلة كثيرة.

وأشار العديد من الحرفيين في مجال التمديدات الكهربائية ومنجور الخشب والألمنيوم والحديد والبلوك والبلّور والدهان والبناء، إلى أن عملهم تراجع لحدود منخفضة جداً، نتيجة تضاؤل جبهات العمل بفعل الجمود في الحركة العمرانية

2 تنّين بحري يلحق أضراراً بالأشجار والبيوت المحمية بريف طرطوس فجر اليوم

4 منظمة التجارة العالمية تفشل في الاتفاق على الإصلاحات الرئيسة

5 الأديب عبد اللطيف: التوازن في مقاربة الأجناس الأدبية مشروعي الثابت

لكل مهنة كبوة.. والمردود هو المعيار تعقيب المعاملات ينشط.. بينما التخليص الجمركي يتراجع.. والمهن التقليدية تعاني!

■ درعا - وليد الزعبي:

يتحدد معيار ضعف أو قوة الإقبال على المهن من خلال الدخل والمردود المتحقق منها، والملاحظ مؤخراً أن مهناً وحرفاً وعلى خلفية تبعات الحرب على بلادنا، قد تراجع عملها كثيراً فيما نشط عمل أخرى كثيراً، أو حافظ غيرها على توازن عمله إلى حد ما، والأمثلة كثيرة.

أشار العديد من الحرفيين في مجال التمديدات الكهربائية ومنجور الخشب والألمنيوم والحديد والبلوك والبلّور والدهان والبناء، إلى أن عملهم تراجع لحدود منخفضة جداً، نتيجة تضاؤل جبهات العمل بفعل الجمود في الحركة العمرانية الحاصل بفعل تضخم التكاليف، وهذا ما دفع الكثيرين إلى ترك تلك المهن والتوجه إلى أعمال أخرى في سبيل تأمين عيشهم وأسرهم مثل الزراعة أو العمل على البسطات.

كذلك تراجع عمل التخليص الجمركي نتيجة إغلاق الجمرك القديم في درعا البلد، بالتوازي مع ضعف حركة الترانزيت في معبر نصيب الحدودي، وهذا ما تسبب في نقص عدد المخلّصين الجمركيين، وانزياحهم لأعمال أخرى ولو كانت لا تتناسب وخبراتهم.

وذلك يحدث في حين أن مهنة تعقيب المعاملات نشطت كثيراً وتلاقي إقبالاً كبيراً، ومن جراء ذلك أصبح المتابع يلاحظ أن بعض الجهات العامة تعج بمعقبي المعاملات، ولاسيما في كل من مديريات النقل والمصالح العقارية والمالية والسجل المدني والعدلية، حتى إن البعض وعلى خلفية المردود الجيد لهذه المهنة أخذ يمارسها من دون أن يخضع لاختبار ويحصل على ترخيص مزاولة مهنة.

لكن بين الحرف والمهن ضعيفة العمل أو تلك النشطة، هناك حرف بقي العمل فيها متوازناً إلى حد ما، وتتمثل في حرف المنتجات

الغذائية من مطاعم ومعامل راحة وحلويات ذات طابع شعبي، ويلاحظ أن الفعاليات المشابهة التي أغلقت في فترة الحرب بدأت تعود من جديد للعمل، وهناك غيرها يحصل على تراخيص جديدة.

رئيس المكتب الإداري والقانوني في اتحاد حرفيي درعا أيمن الضماد، أشار إلى إقبال الكثيرين على جمعية معقبي المعاملات، من أجل التسجيل والخضوع للاختبار الموحد على مستوى القطر والذي يجري كل مرة في إحدى المحافظات، وبين أن عدد معقبي المعاملات زاد من ٢٦٦ معقباً في عام ٢٠١١ إلى ٤٩٠ معقباً، والآن سيلتحق بهم ١٠٠ معقب آخرين نجحوا في الاختبار الأخير الذي جرى في محافظة درعا خلال شهر شباط الفائت، وتطرق إلى وجود متطفلين على العمل في هذه المهنة من غير المرخصين وبأعداد ليست قليلة، علماً أن المرسوم رقم ١٢ لعام ٢٠١٤ ينظم مهنة تعقيب المعاملات وينبغي تطبيقه لمنع أي مخالفات أو تجاوزات.

وبالنسبة لجمعية المخلّصين الجمركيين أوضح الضماد أن عدد المنتسبين إليها تراجع من ١٥٧ مخلصاً عام ٢٠١١ إلى ٧٧ الآن، ولا يوجد إقبال على هذه المهنة التي كانت تلاقي في سنوات ما قبل الحرب رواجاً كبيراً، لكون درعا محافظة حدودية وكان فيها معبران بريان مع الأردن ونشاطهما في التبادل التجاري كبير جداً، أما الآن فمعبر الجمرك القديم مغلق منذ سنوات الحرب الأولى ولا يزال إلى الآن، فيما لم يشهد معبر نصيب النشاط المأمول حتى الآن، وحال المخلصين الجمركيين يقاس بباقي الحرف المرتبطة بأعمال البناء إلى تراجع عملها بشكل حاد في السنوات الأخيرة نتيجة ركود الحركة العمرانية بفعل تضخم تكاليف مواد البناء وضعف القدرة الشرائية لدى محتاجي الأبنية.

تنّين بحري يلحق أضراراً بالأشجار المثمرة والبيوت المحمية في مناطق عدة بريف طرطوس فجر اليوم

■ طرطوس ـ تشرين:

ضرب تنين بحري عدة قرى في منطقة الشيخ بدر بمحافظة طرطوس،وكان مترافقا مع موجة برد شديدة، تسبب بأضرار لعدد من الأشجار المثمرة والبيوت المحمية.

وبيّن مدير زراعة طرطوس علي يونس لـ?تشرين?، أن التنين ضرب فجر اليوم قرى في منطقة الشيخ بدر وقرى بعزرائيل ووادي الملوعة، تسبّب بأضرار كبيرة على أشجار الزيتون واللوز والصنوبر الثمري، لافتاً إلى أن اللجان الفنية باشرت منذ الصباح بحصر الأضرار، حيث تشير التقديرات الأولية إلى تضرر حوالي ١٥٠ شجرة زيتون بأضرار جزئية بنسبة ٥٠٪، وقلع ٥ أشجار زيتون بشكل كامل، و٤ أشجار صنوبر ثمري بنسبة ٨٠٪، وحوالي ١٥ شجرة لوز وغيرها.

وأشار يونس إلى أن تنيناً بحريّاً آخر ضرب قرى السيسنية التابعة لدائرة زراعة صافيتا، ألحق أضراراً كبيرة بالبيوت المحمية المزروعة بمحصول الخيار، حيث تضرر حوالي ٢٦ بيتاً محمياً لدى ١٠ مزارعين.

من جانبه، أكد مدير أرصاد طرطوس عهد اسمندر لـ ?تشرين?، أن العوامل الجوية التي خيّمت على المحافظة خلال اليومين الماضيين من حرارة مرتفعة وتسخين لمياه البحر، كل هذا أدى إلى حدوث موجة برد شديدة وتنّين بحري وأمطار غزيرة وصلت إلى ٧٥ ملم في منطقة بانياس، وكل هذا تحت إطار التطرّف المناخي.

بعد إعادة تأهيله ورفده بخط إنتاج حديث.. مخبز الشجرة يعود إلى الخدمة

■ درعا - تشرين:

عاد مخبز بلدة الشجرة في الريف الغربي من محافظة درعا إلى الخدمة بعد انتهاء أعمال إعادة تأهيله ورفده بخط إنتاج جديد.

وأوضح مدير فرع المخابز في درعا المهندس حميدي الخليل أن تأهيل المخبز المذكور من جهة الأعمال المدنية وتركيب خط إنتاج جديد ضمنه، يأتي ضمن خطة وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك التي تهدف إلى استمرار النهوض بواقع صناعة رغيف الخبز وتقديمه بالمواصفات المناسبة للمواطنين.

وذكر الخليل أن إنجاز الأعمال في المخبز الذي يعمل بنظام الإشراف (احتياطي)، تم بمتابعة لصيقة من محافظة درعا والمؤسسة السورية للمخابز وبإشراف مباشر من فرع درعا، وما استدعى تلك الأعمال أن المخبز كان تعرض لأضرار خلال سنوات الحرب على سورية، ولطالما عانى من أعطال خط الإنتاج بسبب قدمه وتهالكه، والتي كانت تحتاج تكاليف إصلاح مرتفعة ومتكررة، علماً أن الأعمال نفذت بالتعاون مع إحدى المنظمات الدولية.

ولفت مدير الفرع إلى أن المخبز ينتج يومياً ٣.٩ أطنان من الخبز وقابل لإنتاج كميات أكبر، حيث إنه يغطي حاجة منطقة الشجرة بكاملها والبالغ عدد سكانها نحو ٦٠ ألف نسمة.

وتطرق إلى أنه جرى في وقت سابق تأهيل مخبز بصرى وتركيب خط إنتاج جديد، كذلك الأمر في مخبزي إزرع وخربة غزالة، فيما تم تأهيل مخبز نوى وتركيب خطي إنتاج ضمنه، وكذلك الحال في مخبز الصنمين، بينما جرت أعمال صيانة جزئية في مخبزي تسيل ودرعا الأول، والآن قيد صيانة مخبز جاسم بتدخل مباشر من المؤسسة العامة، وبيّن أن عدد المخابز التابعة لفرع درعا يبلغ ١٨ مخبزاً، منها ١٢ تعمل بنظام الإشراف و٦ بنظام الإدارة، وتصل الطاقة الإجمالية لها إلى ١٧٢ طناً يومياً.

لا يمكن التساهل بالتعدي على المال العام !!

رئيس الجهاز المركزي للرقابة المالية: ليس هدفنا تصيّد الأخطاء

■ دمشق- هناء غانم:

كشف رئيس الجهاز المركزي للرقابة المالية، محمد برق أن الجهاز المركزي يقوم حالياً بإعداد التقرير السنوي عن نتائج أعماله وتقديمه إلى الحكومة.

وأوضح برق في تصريح لـ«تشرين» أن من مهام الجهاز تحقيق رقابة فعالة على أموال الدولة ومتابعة أداء الأجهزة التنفيذية الاقتصادية إضافة لمراجعة وتدقيق وإبداء الرأي في القوائم المالية للجهات ذات الطابع الاقتصادي بمختلف أصنافها، والتعرف على حقيقة المركز المالي لكافة المؤسسات والشركات، وحالياً نقوم بتجميع كافة إنجازات المعلومات من كافة الفروع في المحافظات لدراستها، ومتابعتها وإصدار التقرير النهائي، الذي يتضمن كل أعمال الجهاز المركزي على مستوى كل القطاعات سواء التحقيقية أو القطاع الاقتصادي أو الإداري أو حتى قطاع التأشير الرقابي على صكوك العاملين في الدولة.

لافتاً إلى أنه يتم تجميع هذه البيانات ودراستها وتحليلها من قبل مديرية مختصة في الجهاز المركزي وتصدر النتائج النهائية كتقرير سنوي يضم كل أعمال الجهاز المركزي خلال العام الماضي.

وحسب برق فإن الجميع يعلم أن رقابة الجهاز المركزي هي رقابة لاحقة، وبالتالي التقرير الذي سوف يصدر عن نتائج أعمال ٢٠٢٣، مبيناً أن طبيعة عمل الجهاز تختلف عن أي مؤسسة أخرى باعتباره الجهة الرقابية التي تقوم بالرقابة على مختلف مناحي العمل في الجهات العامة سواء الجانب الإداري أو الاقتصادي أو المالي أو المحاسبي أو حتى ما يتعلق بقضايا الفساد.

موضحاً أن أي ملف قضية فساد يتم اكتشافه أو إحالته إلى الجهاز المركزي فإنه يتم متابعته ودراسته وتدقيقه وتحدد مسؤوليات الأشخاص بشكل كامل ويتم اتخاذ كافة الإجراءات.

وبيّن برق أن الجهاز هدفه كمؤسسة رقابية، حماية المال العام، وأي تعد على المال يتم معالجته من قبل المفتشين وإدارة الجهاز المركزي وبدقة، دون التغاضي عن أي ملف، لافتاً إلى موضوع الخطأ غير المقصود، لأن الغاية من عمل الجهاز إصلاح عمل المؤسسات، وليس تصيد الأخطاء، أي يجب التمييز بين الخطأ المقصود، وغير المقصود، وفي حال كان الخطأ مقصوداً، ويهدف إلى إساءة استخدام السلطة فهذا يعني التعدي على المال العام والإضرار به، وهذا لا يمكن التساهل فيه مهما كانت الأسباب، أما في حال كان الخطأ غير مقصود، ولم يؤد إلى آثار سلبية على المال العام، فتتم معالجته وفق القوانين والأنظمة النافذة، ليتم وضع المقترحات والتوصيات بما ينسجم مع ذلك.

وحول خطة عمل الجهاز للعام ٢٠٢٤، أضاف برق: حاولنا أن نبني الخطة على أسس إضافية لخطة العام ٢٠٢٣، التي تركز على الاهتمام بجانب الإيرادات، لأننا في الجهاز المركزي نعتبر أن التقصير بتحصيل الإيرادات يعرضنا لخطورة هدر النفقات وبالتالي كان لا بد من التركيز على هذا الجانب في خطة العام الحالي.

«الفيجة» تعيد تشغيل خط إنتاج «ليتر ونصف» بطاقة ٧٠ ألف عبوة في اليوم..

■ تشرين - مركزان الخليل:

تبحث وزارة الصناعة اليوم عن الجديد، من الموارد والبدائل لدى الشركات المتوقفة، واستثمارها بصورة تسمح بتحقيق العائد الاقتصادي المطلوب، سواء عن طريق التشاركية، أم طرحها مجدداً للاستثمار، أو التشغيل المباشر إلى جانب استثمار العقارات بما يتوافق مع القوانين والأنظمة النافذة، وهذه بدورها تحتاج لتعديل كي تتوافق مع جديد وظروف هذه الأيام، فكيف هو الحال في استثمار المتاح من الخطوط الإنتاجية كما هو في معمل تعبئة مياه الفيجة الذي يمتلك طاقات إنتاجية كبيرة لم تستثمر بعد..

واليوم هناك محاولات جادة من قبل المؤسسة والشركة بالتعاون مع وزارة الصناعة لزيادتها في كل المعامل، وتأمين حاجة السوق المتصاعدة، وتصدير الفائض من الإنتاج ..

رؤية بأبعاد مختلفة لزيادة الطاقات الإنتاجية، لكن السؤال الواقعي الضاغط على البلد في كل المجالات؛ هل سيسمح بتطبيقها ليس في (المياه) فحسب، بل على مستوى وزارة الصناعة، لكن اليوم نتناول في حديثنا عن تفصيل صغير من هذه الرؤية، ألا وهو معمل تعبئة مياه الفيجة، والذي يحمل رؤية تطويرية لاستثمار خطوط إنتاج معطلة منذ سنوات، حيث أكد مدير المعمل المهندس غسان قباني خلال حديثه مع «تشرين» أننا اليوم نتجه نحو استثمار الطاقات المتوافرة في المعمل، سواء كانت طاقات بشرية، أم فنية وخطوط إنتاج توقفت لأسباب مختلفة ينبغي العمل على تلافيها، وإيجاد أرضية جديدة يمكن من خلالها استثمار المتوافر، وخاصة أن هناك خطوط إنتاج هي من أصل وجود المعمل خط إنتاج (ليتر ونصف) الذي توقف منذ سنوات لتقسيم إداري في الإنتاج وتوزيعه بين المعامل الأربعة، لكن حاجة الأسواق مفتوحة، وضغط التكاليف وخاصة النقل من المحافظات يزيد من التكلفة الفعلية والنهائية للمنتج، في الوقت الذي يسعى فيه الجميع لتخفيضها..

وأضاف قباني أن المقصود من الجديد إعادة استثمار خط إنتاج ؟١,٥؟ ليتر الذي افتقدته أسواق العاصمة دمشق منذ سنوات، تحت توقيع ؟الفيجة؟، مؤكداً أن المساحة الاستهلاكية اليوم والطلب المتزايد على المياه يفرض علينا معادلة جديدة، تحملنا مسؤولية التعويض والسرعة في تنفيذ المطلوب لتغطية الحاجة، وسد النقص الذي يعوض من مواقع أخرى..

وبالتالي إعادة التشغيل تتضمن جدوى اقتصادية كبيرة ورابحة، وطاقة إنتاجية تتجاوز كميتها سقف العشرة آلاف عبوة في الساعة، وبالتالي الوردية الواحدة محددة بسبع ساعات عمل وبذلك يكون الإنتاج اليومي، نحو ٧٠ ألف عبوة، نصف ليتر، أي ما يعادل ٥٩٣٣ جعبة في الوردية الواحدة، وبقيمة إجمالية تقدر بنحو ١١٤ مليون ليرة في اليوم، وإذا كانت (ليتر ونصف)، الجعبة فيها ٦ عبوات، يعني هناك كمية ١١٦٦٦ جعبة، في حين تبلغ قيمتها حوالي ٣٥ مليار ليرة في العام، وبربح صاف تقدر قيمته بنحو ٣,٥ مليارات ليرة فقط من التشغيل الجديد للخط..

الأمر الذي يؤسس لحالة استقرار في الإنتاج وتغطية حاجة السوق المحلي، والأهم تخفيض سعر المنتج الذي يشهد هذه الأيام سوقاً سوداء واسعة..!

وضمن حسابات الجدوى الاقتصادية ما يتعلق بالتكلفة الفعلية لإعادة التشغيل فهي تتراوح ما بين ٢٠- ٣٠ مليار ليرة، وهذه التقديرات ليست ثابتة بفعل عدم استقرار أسعار الصرف، إلى جانب صعوبة تأمين المواد الأولية وقطع التبديل بفعل الحصار الاقتصادي والعقوبات، لكن الحسابات الرقمية بهذه الحدود..

هذا ما يتعلق بنظام العمل بالوردية الواحدة، يمكن تحقيق هذه العائدية الاقتصادية، فكيف هو الحال بنظام ثلاث ورديات عمل، وهذا الواقع الفعلي التشغيلي والمخطط للمعمل، وهنا يرى قباني ضرورة السعي للتشغيل الأمثل وتوفير البيئة المناسبة من عمالة وخدمات ومواد أولية وبتحقيق ذلك ترتفع أرقام الجدوى الاقتصادية، وتصل قيمة الإنتاج الفعلية خلال العام الواحد لتتجاوز سقف ١٠٥ مليارات ليرة، والربحية تتجاوز قيمتها العشرة مليارات ليرة، وبالتالي يمكن إعادة رأس المال الذي خصص للتشغيل خلال سنوات قليلة بالقياس الى الربحية المذكورة..

منظمة التجارة العالمية تفشل في الاتفاق على الإصلاحات الرئيسة

■ تشرين - رصد:

كان الاتفاق الوحيد الملحوظ في اجتماعات منظمة التجارة العالمية هو تمديد فترة الإيقاف المؤقت للضرائب على الوسائط الرقمية مثل الأفلام وألعاب الفيديو. وفيما يتعلق بهذه القضية قررت منظمة التجارة العالمية تمديد فترة التوقف حتى اجتماعها المقبل الذي يعقد مرة كل سنتين.

وحسب مراقبين فشل المفاوضون المشاركون في اجتماع منظمة التجارة العالمية في الإمارات العربية المتحدة، الذين أنهوا قمتهم أمس، في التوصل إلى اتفاقات بشأن العديد من المبادرات الرئيسة، في أحدث علامة على الاضطراب داخل المنظمة العالمية.

وكانت المنظمة قد أرجأت حفل ختامها في أبوظبي أكثر من يوم، إذ كافحت الكتلة المكونة من ١٦٦ دولة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن صيد الأسماك والزراعة وقضايا أخرى.

وأشارت المديرة العامة لمنظمة التجارة العالمية نغوزي أوكونجو إيويالا إلى أن القمة عُقدت «في ظل خلفية دولية تتسم بقدر أكبر من عدم اليقين أكثر من أي وقت مضى».

وقالت أوكونجو إيويالا: «إن جمال منظمة التجارة العالمية هو أن كل عضو لديه صوت متساوٍ، لكن ذلك يأتي أيضاً بتكلفة.. ومع ذلك نحن منظمة فريدة من نوعها، وأعتقد أن التكلفة تستحق ذلك.. دعونا نستمر حتى نتمكن من إسماع أصواتنا».

ويمكن تلخيص ما تم تحقيقه وما لم يتحقق بالتالي:

١- التجارة الإلكترونية: تم الاتفاق على تمديد تعليق الرسوم الجمركية على التجارة الرقمية حتى انعقاد المؤتمر الوزاري التالي بعد عامين، حيث ينتهي سريان الاتفاق في بداية ذلك الاجتماع ما يتطلب مفاوضات أكثر شمولاً.

وتعارض عدة دول، منها الهند وجنوب إفريقيا، تمديد تعليق الرسوم والتعريفات على التجارة الرقمية، وهي خطوة تدعمها الأغلبية العظمى من البلدان، وينظر إليها على أنها مهمة للشركات لتجنب فرض رسوم جمركية على السلع الرقمية مثل تنزيل الأفلام.

وعلى الجانب الإيجابي، تم الاتفاق على مسودة برنامج للعمل في المستقبل بعد اجتماعات أبوظبي.

٢- تسوية النزاعات: اتفقت الدول على الالتزام بمواصلة المفاوضات في عام ٢٠٢٤، لمحاولة حل أزمة في نظام تسوية النزاعات، إذ تعثرت أعلى محكمة لهذا النظام لأربع سنوات بسبب معارضة الولايات المتحدة، وتسبب ذلك ببقاء نزاعات تجارية كثيرة بلا حسم نظراً إلى أنه بوسع الدول الطعن بالبطلان القانوني وعدم إمكانية فرض قواعد منظمة التجارة العالمية.

وقال وزير التجارة والصناعة الهندي بيوش جويل إنه من «المحزن أن تسد دول الطريق أمام التوصل إلى حلول».. ولم يذكر واشنطن مباشرة، لكنه قال إنه أثار مسألة عدم إحراز تقدم في إصلاح نظام تسوية النزاعات في المنظمة مع الممثلة التجارية الأميركية كاثرين تاي في اجتماع عقد الأسبوع الماضي.

وأوضحت تاي أن المفاوضات بشأن هذه القضية إيجابية وأظهرت تقدماً، لكن مندوبين يقولون إن العقبات كثيرة، ويشككون في جلساتهم الخاصة في إمكانية إحراز تقدم أكبر في عام يشهد الانتخابات الرئاسية الأميركية.

وقالت مصادر تجارية: إن مجموعة من الدول سعت للتوصل إلى اتفاق ودي، بدعم من الاتحاد الأوروبي، للإحجام عن الطعن بالبطلان في نزاعات منظمة التجارة العالمية، لكن هذا لم يحظَ بتوافق آراء بين الأعضاء في أبوظبي.

٣- الزراعة: لم يتم التوصل إلى اتفاق. كما سعت الهند، التي تواجه احتجاجات للمزارعين داخل البلاد وتستعد لانتخابات مقررة في أيار، إلى التوصل إلى حل دائم بشأن مسألة المخزونات العامة، وهو مصطلح يشير إلى سياسات تنفذها الدول لشراء الأغذية بهدف ضمان الأمن الغذائي.

وضمت أحدث نسخة من مسودة اتفاق تصوراً لحلين بديلين، كان أحدهما يهدف إلى إيجاد حل دائم للقضايا في هذا الاجتماع، في حين يتمثل الآخر في الالتزام بتكثيف المفاوضات وتوسيعها لتشمل الدول النامية الأخرى بالامتيازات نفسها التي تتمتع بها الهند حالياً بموجب قواعد منظمة التجارة العالمية.

وذكر مصدر مطلع أن الهند رفضت الاقتراح الثاني في محادثات بين عدد قليل من الدول الرئيسة من بينها الولايات المتحدة والبرازيل والصين.

٤- مصائد الأسماك: لم يتم التوصل إلى اتفاق في أبوظبي، وحاولت الدول الموافقة على الجزء الثاني من اتفاقية دولية لمنظمة التجارة العالمية، الحد من الدعم الحكومي الذي يقول منتقدون إنه يشجع أساطيل الصيد التجاري على استنزاف محيطات العالم، وتم الاتفاق على الجزء الأول في ٢٠٢٢، وسيدخل حيز التنفيذ إذا صدّق عليه عدد كافٍ من الدول.

وكان مشاركون كثر، من بينهم الممثلة التجارية الأميركية تاي، قالوا إن هذا الموضوع قد يتم التوصل إلى اتفاق حوله في أبوظبي إذا أمكن حسم المشكلات العالقة، ويقول نشطاء البيئة إنه موضوع بالغ الأهمية بالنسبة لمحيطات العالم.

مستويات قياسية للعملات المشفرة تقترب من ٦٩ ألف دولار .. والمستثمرون يتهافتون على أسهم التكنولوجيا الكبرى

■ تشرين- رصد:

ارتفعت تدفقات العملات المشفرة إلى ٢,٤ مليار دولار في الأسبوع الماضي، مقارنة بـ١,٢ مليار دولار في الأسبوع السابق، حسب تقارير اقتصادية، حيث اندفع المستثمرون إلى صناديق الاستثمار المتداولة، ما ساعد في دفع عملة «بتكوين» إلى الاقتراب من مستويات قياسية بالقرب من ٦٩ ألف دولار.

ويزداد المستثمرون ثقة بأن «مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي» سيخفض أسعار الفائدة بحلول منتصف العام، بينما يواصل الاقتصاد إظهار قدرته على الصمود، ما أشعل موجة جديدة من الأموال في الأصول العالية المخاطر.

وقال «بنك أوف أميركا» في التقرير: «إن تخفيضات الفائدة الفيدرالية تدفع نحو الأصول الأكثر مخاطرة».

وشهدت صناديق الاستثمار المتداولة بالبتكوين الفوري تدفقاً كبيراً للأموال خلال النصف الثاني من شباط الماضي، ما ساعد العملة المشفرة على تحقيق أقوى مكسب شهري لها منذ كانون الأول ٢٠٢٠ بارتفاع قدره ٤٥ في المئة، و«إيثر»، العملة المشفرة الأصغر، على تحقيق أعلى ارتفاع شهري لها منذ منتصف عام ٢٠٢٢، حيث ارتفعت بنسبة ٤٧ في المئة لتقترب من ٣٥٠٠ دولار.

وحسب بيانات «إل إس إي جي»، استثمر المستثمرون ٦,٢١ مليارات دولار في أكبر ١٠ صناديق استثمار متداولة بالبتكوين الفوري في شباط، منها ٤,١٨ مليارات دولار في النصف الثاني من الشهر ذاته. وبذلك ضخ المستثمرون أكبر قدر من الأموال النقدية في أسهم التكنولوجيا منذ آب، وضاعفوا المبلغ الذي استثمروه في العملات المشفرة، وفقاً لتقرير عن «بنك أوف أميركا غلوبال ريسيرش».

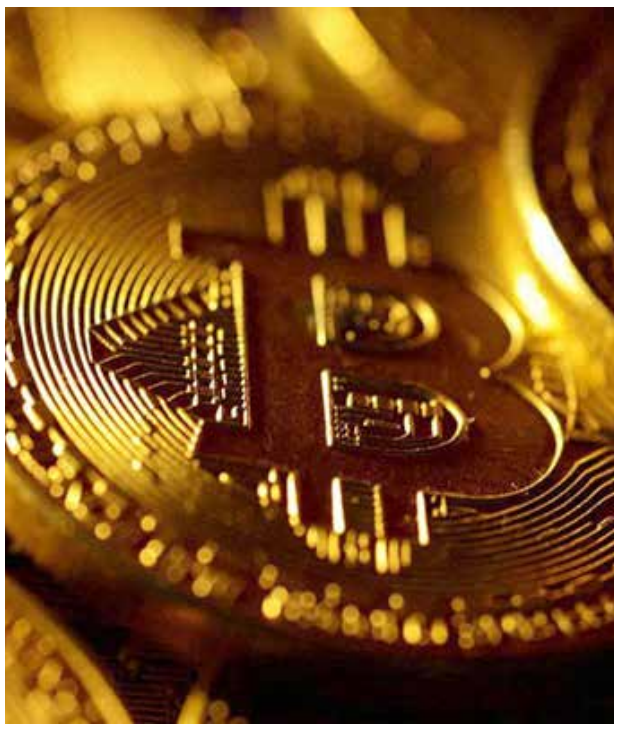

وقال «بنك أوف أميركا» نقلاً عن بيانات «إي بي إف آر»: إن التدفقات إلى أسهم التكنولوجيا، التي تشمل ما يسمَّى أكبر ٧ شركات من حيث القيمة السوقية، مثل «أبل» و«إنفيديا»، بلغت ٤,٧ مليارات دولار، وهو أكبر مستوى منذ آب، ما يضع التدفقات على المسار الصحيح لتحقيق مستوى قياسي سنوي قدره ٩٨,٨ مليار دولار

وفي الوقت نفسه، شهدت الأسهم في الأسواق الناشئة أول تراجع لها منذ تشرين الثاني، حيث انخفضت بمقدار مليار دولار، مدفوعة بتحول قدره ١,٦ مليار دولار خارج الصناديق المرتبطة بالصين، وهو أكبر خروج منذ تشرين الأول، وفقاً لـ«بنك أوف أميركا».

وتعافت الأسهم الصينية من أدنى مستويات لها في ٥ سنوات في شهر شباط، وذلك بفضل مجموعة من إجراءات التحفيز الحكومية لدعم الأسواق في مواجهة الاقتصاد الهش.

يرى أن كل الأجناس الأدبية في تراجع.. الأديب علم الدين عبد اللطيف:

التوازن في مقاربة الأشكال والأجناس الأدبية والكتابية هو مشروعي الثابت

■ حوار - ثناء عليان

كتب في مجالات متعددة، «الرواية، والقصة القصيرة، والنقد الأدبي، والبحث التاريخي والفكري، والشعر»، تعرف إليه القارئ من خلال مقالاته التي نشرت في معظم الدوريات المحلية والعربية والصحف والمجلات ومن خلال مؤلفاته، حيث صدر له ثلاث روايات هي: «أحلام الزمن المتوسط، قمربحر، والسور والعتبات» إضافة إلى دراسة في أساليب البناء، وكتاب (المقدس والدولة، والعصر الجديد الشعر العربي في مئة عام) بالاشتراك مع الباحث إياس حسن، كما صدر له ثلاث مجموعات شعرية وهي: «سيدة الماء، ويتقنون الحب، وبعض نزف من عذوبة».. مع الأديب علم الدين عبد اللطيف كان لـ «تشرين» هذا اللقاء

الكتابة المشتركة

* بعد ستة إصدارات تنوعت ما بين الرواية والنقد والبحث التاريخي، أصدرت أول مجموعة شعرية لك «سيدة الماء» ٢٠١٧، لماذا تأخرت بمشروعك الشعري»؟ وأين أصبح مشروعك الروائي؟

لدي أكثر من عشرة كتب صادرة، منذ سنة ١٩٩٨ وحتى سنة ٢٠٢٤، إضافة لأربعة كتب معدة للنشر، منها روايتان بشكل مخطوط، وكتاب روايات في كتاب، وهو تلخيص وتعقيب ونقد لروايات عالمية وعربية.. الرواية هي أول اهتماماتي قبل الشعر والبحث والنقد، أعتبر أن التوازن في مقاربة الأشكال والأجناس الأدبية والكتابية عموماً، هو مشروعي الثابت. لا أقتصر على نوع أو جنس أدبي، لذلك ربما لا أعتبر نفسي شاعراً فقط أو حتى روائياً أو قاصاً، أنا أنتمي لكل هؤلاء.

*ماذا عن الكتابة المشتركة، وخاصة أن لك تجربة مع الكاتب إياس حسن من خلال كتاب «العصر الجديد.. الشعر في مئة عام»، هل ستعيد هذه التجربة؟ وما هي سلبياتها وإيجابياتها؟

الكتابة المشتركة، هي تجربة في ظني أنها نجحت، لأن الموضوع واحد ومرتبط ببعضه بيني وبين الدكتور إياس، ونحن متفقان كلياً في مسألة التقييم والموقف من الشعر والحداثة، ونحن صديقان حقيقيان في الحياة، نلتقي دوماً ونتبادل الأفكار حول كل المسائل، والمعرفة الشخصية لشريك الكتابة، والعلاقة معه، عنصر مهم ورئيس في إنجاح مشروع الكتابة المشتركة، إذ لا يمكن تصور كتابة مشتركة مع أشخاص لا نعرفهم أو لا نتواصل معهم.

* لا يزال التنافس بين الكتاب الورقي والكتاب الإلكتروني محطّ اهتمام المثقفين، هل استطاع النشر الالكتروني في رأيكَ (وأنت متابع جيد للسوشيال ميديا) أن يفوز برضا القارئ العربي؟

نعم النشر الإلكتروني في الإنترنت، هو منافس خطير للكتاب الورقي وللصحف والمجلات، ويكاد يكون خطيراً جداً على الكتاب الورقي الذي نعرفه، والسبب أن لطبيعة وآلية الكتابة الإلكترونية، فضاءً واسعاً لا حدود له، ولا حاجة للتقيد بأي إجراءات أو اشتراطات أو موافقات أو معاملات روتينية أو بيروقراطية، هذا كان له دور إيجابي في التشجيع على الكتابة والتجريب، واستكمال عمليات المران على مقاربة الكتابات الأدبية وغيرها، وإطلاق حرية الكتّاب وهواة الكتابة، وبالطبع له جانب آخر سلبي، هو اعتبار كل من يمارس الكتابة في هذا الفضاء نفسه أديباً أو كاتباً مكتملاً، فاختلط الحابل، وانعدمت المقاييس بانعدام الرقابة والتقييم، فطغى الغث على السمين كما يقولون، أما في سيل الكتابات الهائل، لا بد من وجود كتابات مهمة وجادة ومتطورة، وفق قاعدة الكم والكيف، مع الإشارة إلى وجود أساتذة حقيقيين في شتى مجالات الكتابة تعلمنا منهم ولانزال.. أيضا تعرفنا على قامات شعرية وأدبية كنا نسمع بها، صاروا أصدقاء لنا في الفضاء الأزرق نتبادل الأحاديث والآراء، ومنهم من تحول إلى صديق حقيقي، التقينا به وسعدنا بصحبته، هذا لم يكن ليتم لولا هذه الآلية المتطورة في التواصل.

صعوبات النشر

* النقد حلقة تبدو غائبة، أقصد في حلّته الأكاديمية، وما من مواكبة جيدة للنقد على الساحة الثقافية السورية، لماذا تراجعَ دور الناقد السوري؟

لا يبدو النقد لدينا في أفضل أحواله لأسباب عدة، أولها عدم وجود مؤسسات نقدية رسمية أو معتبرة في الجامعات أو مراكز الدراسات، أو جهات أدبية متخصصة بالنقد ومتابعة الكتب، وعدم وجود مجلات ودوريات متخصصة في النقد، كما نعرف في مجلة (فصول) المصرية النقدية المتخصصة، يحرر فيها كبار الكتاب الأكاديميين في الجامعات وغيرها، ولسبب آخر مهم غياب النقد أو تواضعه، سببه تغوّل واجتياح الكتابة الإلكترونية، هذه لا مجال فيها للدراسات النقدية أو البحثية نظراً لحجمها في متصفح سريع كالإنترنت، وعموماً تواضع حضور النقد يعادل تواضع حضور الإبداع، فكل الأجناس الأدبية لدينا تشهد تراجعاً ملحوظاً، في مكان وزمان أصبحت الكتابة نفسها عبئاً على الكتّاب لصعوبة النشر والتوزيع وغلاء مواد الطباعة، ولانصراف إلى هم تأمين لقمة العيش لدى عموم الناس.

تراجع كتابة القصة

* كنّا في التسعينيات وحتى عام ٢٠١٠ تقريباً نعتبر (طرطوس) عاصمة القصة القصيرة، فمنها برزَ روّاد ومؤسسون لهذا الفن العريق. وبوصفك كاتباً متنوعاً في عدة أجناس أدبية، هل تعتقد أن الخطاب الشعري قد أصبحَ سيد المشهد الثقافي في سورية وطرطوس؟

القصة القصيرة في طرطوس كانت رائدة على مستوى سورية، وخاصة أن هناك أسماء مهمة قدمت إنتاجاً قصصياً مهماً، من حيدر حيدر وعبد السلام العجيلي وسعيد حورانية وزكريا تامر، وعبد الله عبد، وجورج سالم، وحسن م يوسف، ومحمد كامل الخطيب، وأنيس إبراهيم، وعبد الحميد يونس، ومالك صقور، وبلسم محمد، وغسان ونوس، ويونس يونس، ورباب هلال، ومحمد سليمان، وغيرهم الكثير، هؤلاء كانوا فعلاً رواداً حقيقيين في إرساء قواعد كتابة القصة القصيرة في سورية، حتى لقد قال سعد الله ونوس مرة في مقال له: «سورية بلد القصة القصيرة في العالم العربي، كما هي مصر بلد الرواية العربية»، وشرح الأسباب ومؤيدات رأيه.. وكنت كتبت حول تراجع كتابة القصة القصيرة في طرطوس. هو كتراجعها في سورية عموماً، والسبب كما أرى هو.. أيضاً وأيضاً، منافسة الكتابة الإلكترونية لهذا الجنس الأدبي، القصة القصيرة من عدة صفحات، لا مكان لها في فضاء إلكتروني يعتمد التصفح السريع، إضافة إلى تراجع النشر عموماً في كل الأجناس الأدبية والثقافة كما أسلفنا القول، بسبب الصعوبات المادية، وعدم وجود مؤسسات رسمية متعددة تضطلع بمهمة النشر، هناك الهيئة العامة للكتاب واتحاد الكتاب العرب، هاتان المؤسستان قدرتهما ليست بحجم ما يقدم لهما من مشاريع كتابية كما أعرف، وأيضاً لم تتوفر للقصة القصيرة مؤسسة أو جهة رسمية أو اعتبارية، تعنى بمتابعتها وترويجها كما حصل بالنسبة للقصة القصية جداً، التي تقام لها المهرجانات في هذه الآونة، لكن القصة القصيرة هي ظاهرة أدبية أصيلة في سورية كلها، وليس في طرطوس وحسب، واعتقد أن تغير وتحول وغياب المعوقات سيكون عاملاً في عودة الحياة لهذا الجنس الأدبي بشكلٍ سريع وفعّال كما نرجو ونتمنى.

انشغال المثقف بلقمة عيشه

* هل من مشاريع أدبية أو فكرية قيد الإصدار لديك؟

نعم لدي روايتان معدتان للنشر، ومخطوط تلخيص وتعقيب لإحدى عشرة رواية عربية وعالمية، هو مشروع مهم كما أعتقد، تقديم روايات عالمية وعربية لقراء لا يعرفونها، أو فقدت من الأسواق، وهو ما يتم الاهتمام به في كثير من بلدان العالم الآن، بذلت فيه جهداً كبيراً، أبحث الآن عن دار نشر تتبناه، ولا أملك إلا الانتظار، لكن غواية الكتابة مستمرة، هي لوثة كما يقولون لوثة جميلة، وربما مقدسة.

> النشر الإلكتروني منافس خطير للكتاب الورقي والصحف والمجلات

خدمة الدفع الإلكتروني.. الخطة القادمة نحو دفع عجلة الاقتصاد مجدداً.. الرفاهية الضريبية تعني أيضاً رفاهية المواطن

■ تشرين - حيدرة سلامي:

باتت خدمة الدفع الإلكتروني حجر الزاوية، في النظام العالمي القادم في إدارة العقد الخدمي، بين الدول والمواطنين، حيث إن أي منظومة إدارية أو تجارية، لا بد أن تستند على قاعدة مادية من المال، تكون قادرة على حمل أعباء المنظومات الإدارية والتجارية القائمة داخل الدولة، وإمدادها بالتمويل المرن المدروس، القادر على مواجهة التغييرات السياسية والاقتصادية العالمية، أي إنها أسلوب إدارة آلي،وشبكة مالية حية على الحاسوب، تقوم على دراسة متطلبات العمل الإداري والتمويل العام اللازم لها، وتصنع التوازن بين هذه النفقات والإيرادات، وتمكن المنظومة الحكومية من إدارة المدخلات والمخرجات المالية لدوائرها، بحيث تتجنب الوصول إلى مرحلة إقلاق الوعي الضريبي للمواطن، ويمكننا القول عموما، إن نظام الدفع الالكتروني، لن يكون مجرد وسيلة أخرى للدفع المالي مقابل الخدمة، بل سيكون شبكة مالية ذكية، قادرة على إتمام عمليات المقاصة، بين الدخل والناتج والضريبة، وتقديم الخدمة في أن معا.

أشكال خدمة الدفع الالكتروني

تشمل هذه الخدمة جميع أشكال الدفع المالي عبر الشابكة، سواء اعتمدنا نظام بطاقات الدفع المصرفي، أم اعتمدنا نظام المقاصة الإلكتروني بين البنوك، من تسديد المستحقات المترتبة على الخدمات إلكترونياً من أي مكان وفي أي وقت، من خلال عدة خيارات متاحة، وتعتبر بوابة الدفع الإلكتروني، إحدى القنوات الإلكترونية المبتكرة لتوفير وقت وجهد العميل، وتمتاز بعدة ميزات على النمط التقليدي في التحصيل، سيما خاصية الخصم المباشر من الحساب المصرفي عبر البنوك للشركات والمؤسسات الصناعية والأفراد.

وتعتبر هذه المنظومة أداة تختصر الوقت والجهد في دراسة الخطة المالية والتزويد الرجعي بالمعلومات، على المراجعين والجباة، أي أنه تقوم بتغطية أعمال المحاسبة المالية بشكل جزئي بسيط لكن تنجز المطلوب.

وتعنى منظومة الدفع الالكتروني بمفهومها العملي، دراسة العناصر المحيطة في عملية حساب نفقات الخدمة، كالعنصر الزمني والجغرافي في الخطة المالية، وهي ترمي في ذلك إلى إيجاد التوازن النقدي، بين التمويل الضريبي، والإنفاق العام، و من ثم تقديم الخدمة، أي أنها ستكون البوصلة المالية في السير نحو تطبيق الحوكمة الإلكترونية في بلادنا، حيث سينتهي نظام الأرشيف الورقي البسيط القائم على ترقيم وتسلسل المعاملات الورقية ضمن الدائرة، وستكون الدائرة قادرة وبكل شفافية على تزويد الحكومة، بفواتير المعاملات في وقتها، دون أن تتدخل العناصر الخارجية وتؤثر على الحصيلة الضريبية، وذلك ما نسميه

بالتغذية الراجعة "Feedback؟"، والتي تعتبر أحد أكثر السمات تميزاً في منظومة العمل الإلكترونية، حيث لا يقتصر مجال الدفع الإلكتروني فقط، على تأمين بوابة يتم الدفع من خلالها، بل تتخطى هذه الخدمة نحو تزويد أطراف عقد الخدمة، أي الحكومة والمواطنين، بالمعلومات الرجعية فواتيرهم وما سيترتب عليها من خدمات والتزامات لاحقاً، كما تعرض عليهم الخطط المالية المناسبة في تلقي الخدمة أو تقنينها، بناءً على مبدأ الوفرة المالية للمشترك، و من ثم تضعهم هذه المنظومة في الخطة المالية السنوية والخمسية، أي قصيرة المدى ومتوسطة المدى، وهو إحدى الحلول التي أتاحتها لنا اليوم النظم الخبيرة وشبكات البنوك الحديثة، في منظومة الجيل الخامس، الأمر الذي سيساهم في استقرار القاعدة المالية، في ظل هذه الضغوط الخارجية والداخلية على الاقتصاد السوري.

السطوع العالي

أما عن الأخطار التي تواجه منظومة العمل الإلكترونية الجديدة، في تغيير البنية التقليدية للتشريع الضريبي السوري، فيمكننا أن نذكر عموما، بعض الآثار التي نتجت عن تطبيق المنظومة الإدارية التقليدية، وأولها السطوع العالي للانعكاس الضريبي، ونخص هنا بذكر تأثير هذا التأثير، على أداء القطاعات الحكومية، التي تعنى بتأمين الخدمات الإدارية والاستهلاكية، لأنها تكون المعنية غالباً في مقياس مؤشر الوعي الضريبي عند المكلفين

الصغار.

في الاقتصاد عادة، يكون الانعكاس الضريبي أو عبء الضريبة هو التأثير السلبي لضريبة معينة، كضريبة الدخل أو القيمة المضافة، على الحالة المعيشية للمواطنين، أو الانعكاس الحاصل على رفاهية المجتمع، أي أنه أحد العناصر الذي يجب أن يتم أخذها بعين الاعتبار، عند قياس ضغط الوعي الضريبي للمواطن، أو إحساس المواطن بثقل الضريبة على دخله.

ومن المقاييس المتبعة في دراسة الوعي الضريبي على حالة المواطن، نذكر حالات يكون فيها هذا الانعكاس شديد السطوع، كمجتمع أوروبا الذي يفرض ضرائب مرتفعة في سبيل تحقيق رفاهية وخدمات ممتازة، وهنا يكون للانعكاس الضريبي وجهان، وجه مظلم على الضريبة المرتفعة، ووجه متفائل على مستوى الخدمة. فيمكن قياس الوعي الضريبي ببساطة، وشفافية، على مستوى القطاع الخدمي والاستهلاكي.

أما في الدول النامية كبلادنا، فالضرائب تفرض بأسعار رمزية على الخدمات، في سبيل تطبيق نظام الدعم الشعبي.

وفي المقابل فهذه الضرائب لا تعتبر حقيقية، وينجم عنها بالمحصلة، انعكاس ضريبي مزدوج التأثير، فالدول النامية التي تطبق هذه النظرية البسيطة، في تحصيل الضرائب والفواتير الرمزية، تعاني من تفاقم النفقات، حيث أن ما لا توجهه في الإنفاق العام من الحاصل الضريبي، تتعرض له لاحقاً في إيجاد التمويل لتغطية متطلبات عمل الدوائر، من طاقة ومتطلبات عمل وأجهزة وصيانة وغيرها...

بشكل عام، فإن الاقتصاديين دائماً ما يحذرون من تهرب الكيانات المكلفة بالضرائب، وبين من يتحمل عنها هذه الضرائب بشكل فعلي وواقعي، فيعتقد بعض الاقتصاديين أن العامل يتحمل عبء الضريبة بالكامل تقريباً لأن صاحب العمل يمرر الضريبة على شكل أجر أقل.

فرغم أن الانعكاس الضريبي، يكون خفياً على عمل المرافق العامة، ولا يظهر التحسن الواضح في تقدم أداءها، فإن انعكاسه الآخر، على المواطن شديد السطوع، الذي بات يعتبر كل ارتفاع في الأسعار والخدمات، عبئاً ضريبياً، مع أنه من ناحية تقنين الضريبة منخفض ورمزي، بينما الارتفاع الحقيقي هو في النفقات التي تقع على الجهة الإدارية، التي لا تختص الضرائب بتقليل عبئها، بل إن ذلك قد أوجد عند المواطن ازدواجاً في معرفة مفهوم الضريبة، وصار يتعرف على أي زيادة في سعر الخدمة، على أنها ضريبة غير معلن عنها، ما يعد أحد أخطر المسائل التي يمكن أن تنشأ، في الوعي الضريبي عند المواطن، سيما في عمل قطاعين أساسين كالخدمات والاستهلاك.

التهرب الضريبي

أما الأمر الثاني فهو التهرب الضريبي والاقتصاد الرمادي، فبالنسبة للقطاعات الصناعية والتجارية والتي تعتبر القاعدة الاقتصادية المعتمدة، فلا يمكننا أن نتخذ المعيار السابق في حساب تأثير الانعكاس الضريبي على عملها، وذلك لأنها لا تخدم مصالح أفراد فحسب بل ومؤسسات وجهات حكومية أيضاً، حيث تعتبر الدولة الخاسرة الأكبر، في هذا التهرب، وذلك لأن الاختلال أو الحصول على بيانات مالية مختلفة عن الواقع العملي، يؤدي في معظم الأحوال، إلى تراكم النفقات على الحكومة، وإلى ازدياد هذه النفقات مع تدخل عامل الوقت، وازدياد الضغط على الجهات الحكومية لتغطية نفقات هذه الشركات، وعقودها مع الدولة. و يحتمي تحت هذه المظلة عدد من الشركات الكبرى، فمن الأعراف السوقية التي يستعملها المتهربون عادة، أنهم يلجؤون إلى التضخم للتهرب من التحصيل الضريبي، وذلك لأن مرونة قوانين السوق في العرض والطلب من الصعب إخضاعها للنظام التخمين في الضرائب.

كما كان ذلك أحد الأسباب التي صنعت الخلل في سلسلة الإمداد والتوريد المحلية، ما كلف الحكومة عبئاً مضاعفاً في مراحل لاحقة، في محاولة إعادة اللحاق بالخطط المالية الطويلة المدى، فبات واضحاً في الوقت الحالي، أنه لا مجال لوضع أي خطة على مدى العشر سنين القادمة، دون تفعيل المنظومة المالية في تحصيل الضرائب بشكل فعال.

وبالنسبة لهؤلاء المكلفين، فهم من يمكن أن تتم إدانتهم، بجريمة التهرب الضريبي، فهذه الجريمة لا تنطبق بالمفهوم الضار للمجتمع، إلا من خلال تهرب هؤلاء المكلفين، حيث أن كمية الأموال والسلع والخدمات، وغيرها، مما يقدمه هولاء المكلفون، هي التي تعتبر المحرك الأساسي لعجلة الاقتصاد الوطنية، و غالباً ما تعتمد هذه المنشآت والجهات على بيانات وهمية و كاذبة عن المدخلات والمخرجات

"تختصر الوقت والجهد على المراجعين والجباة وتغطي أعمال المحاسبة المالية بشكل جزئي بسيط

يتبع في الصفحة التالية

شبكة مالية ذكية تقوم بإتمام عمليات المقاصة بين الدخل والناتج والضريبة وتقديم الخدمة في آن معاً

المالية الحقيقية، بهدف التقليل من الضريبة المفروضة على أعمالها، وهنا تكمن الخطورة، حيث أن تشويه هذه التقارير المالية يحمل ضرراً على المجتمع، يتجاوز في آثاره مجرد التهرب من الضرائب، لدخول هذه الأموال حيز الإقتصاد الرمادي "الظل؟"، والاقتصاد الرمادي هو مجموعة الأنشطة الاقتصادية التي تحدث خارج مجال الاقتصاد الرسمي، وإن كانت قانونية، نظراً لأن هذه الأنشطة لا يتم إبلاغ الحكومة عنها وعدم دفع أي ضرائب او رسوم عنها أو حتى جزء منها ولا يتم إدراجها في تقييمات الناتج المحلي الإجمالي، ما يجعل هذه الأموال عرضة لدخول الأنشطة الجرمية، في ظل اختفاء الرقابة الرسمية عليها، ما يعتبر بيئة مناسبة لظهور أشكال الجريمة المنظمة، سيما إن كان هامش هذا التهرب كبيراً.

بل تعتبر هذه الهوامش الرمادية، أشد خطراً من ظاهرة غسيل الأموال على الاقتصاد الداخلي.

التحصيل البطيء

والخطر الثالث هو تعقيد العمل في الدوائر المالية والتحصيل البطيء، فأحد الأسباب التي جعلت نظام الدفع التقليدي، أحد أسباب التهرب الضريبي، هو ربط التحصيل الضريبي بالروتين الإداري، وإخضاعه لمنظومة الأرشفة، سيما في يعطيه من وقت مرن، في حساب القمة الضريبية على المشاريع الصخمة، حيث تمر الجباية هنا على عدة مراحل وعدة دوائر، في سلسلة إدارية طويلة، تقبل احتمال الخطأ والاعتراض بشكل كبير، وقد أعطى التضخم النقدي المكلفين، الكثير من الراحة في سداد ضرائبهم، بما لم يكن يعادل شيئاً بالنسبة إلى أرباحهم الحقيقية، بينما تعرضت الدولة إلى الضرر التام جراء هذا التقلب، حيث أن الدوائر لا تقبل أتمتة العمل بحيث تتمكن من تعديل المدفوعات المطلوبة، لضمان سير المدفوعات ضمن الخطة المالية القائمة، ومنع التهرب الضريبي، من خلال العزف على وتر التضخم، فالإدارات غالباً مقيدة بنظامها الداخلي ولوائحها الإدارية التي تتطلب عدم القيام بأي إجراء مالي أو قانوني، دون إصدار لائحة تلغيها أو تعدلها، تكون من مرجع أعلى أو تساوي المرجع الأساسي، وهذا هو أحد عيوب نظام الأرشفة، والثغرة التي تظهر في قصور هذه الدراسة، تكمن في أن الأموال بحاجة إلى سرعة في التحصيل الضريبي، أسوة في تحصيل الديون في القانون التجاري وإخضاعها للمنظومة الإدارية لأي مؤسسة حكومية، تمارس عمل التحصيل الضريبي، كخدمة وليس كاستثمار لصالح الدولة، سوف تؤدي بالمحصلة، إلى إحداث خلل في التمويل العام، وسترهق جميع القطاعات الأخرى التي لم تحصل على التمويل الضريبي ضمن الخطة الزمنية المحددة.

حلول ممكنة

اليوم وبالاعتماد على التقنية الحديثة سيتوفر، الكثير من الحلول المبدئية، للخروج من هذه الإشكالات القانونية والتقنية التي ذكرنا بعضها سابقاً، ففي مكافحة الانعكاس الضريبي، يعتبر أحد أبسط العناصر المطلوب تأمينها حيث أن له آثار فورية ومباشرة، والانعكاس الضريبي في هذا المنوال يكون في أوضح صوره، حيث أن المواطن ينظر وبأثر مباشر إلى قيمة مدفوعاته، والحكومة وبأثر فوري ترد على هذه المدفوعات، فلا يعود هذا الستار الطويل بين مدفوعات الفرد وأعمال الحكومة، ويصبح الأفراد أكثر تقبلاً تجاه السياسة الضريبية الجديدة التي ستمكن مبدأ الشفافية، وتقديم الخدمة، بما يساهم في تقليل الضغط الضريبي على المواطن، الذي سيعود للدخول في منظومة التحصيل المالي، كشريك مساهم مع الدولة، ويتخلص من هاجس الخوف والشك في وجود ضرائب غير معلنة، ولكن لا يعني هنا، أن الأخذ بمبدأ الدفع الإلكتروني هو نهاية التحديات، فلا بد من الاعتماد على نظام المحاسبة في الشبكة الإلكترونية، لأجل الاستناد على قيم حقيقية في فرض الضرائب، فلا يمكن الاستمرار في فرض الضرائب على قيم غير حقيقية، لا تدخل في تقليل النفقات العامة، أو في فرض ضرائب جائرة تجبر المواطنين على تحمل كلفة الخدمات بالمطلق، فالنموذج الأوروبي في فرض الضرائب أيضاً لا يحقق العدالة القانونية من تشريع القوانين الضريبية، بل هو عقد إذعان بين المواطن ومقدم الخدمة، لذلك كان لا بد من الأخذ باعتبار الفقيه الأمريكي "لافر؟ في أن التشريع الضريبي على قيمة مستحقات الدولة من دخل الفرد بمعدلات و فترات زمنية سريعة، ستدفع العائلات وقطاع الأعمال، إلى التقليل من وقت العمل على حساب وقت الراحة، وبذلك يتخلى الأفراد عن الاستثمار لأن الجزء الأكبر من الأرباح

المحققة سيتم اقتطاعه بشكل ضرائب، والعكس صحيح، فإن تم تخفيض قيمة الضرائب الحقيقية على المكلف، سيؤدي ذلك لتشجيع المكلفين على العمل والاستثمار، لأن الأرباح ستكون أقل تعرضاً للضرائب، إضافة إلىأن الوفرة من هذه الزيادة في إجمال الربح، ستزيد في الأنشطة التي ستأتي معها بمصادر دخل جديدة، وبذلك تستفيد الحكومة والفرد من هذه الأنشطة ويحقق المجتمع التوازن الضريبي.

مكافحة التهرب الضريبي

تعتبر مكافحة التهرب الضريبي أحد أهم هواجس العصر الحالي، حيث تسعى كل الحكومات إلى تطبيق الأنظمة التقنية الحديثة، في الحد من انتشار هذه الظاهرة، ولذلك كان وجود أسلوب الدفع الإلكتروني، واعتماده في سلاسل التوريد الداخلي والمحلي، أحد أهم العناصر، التي أدت إلى تراجع هذه الجريمة عموماً، فقد تمكن هذا النظام من الدخول إلى القلب الإداري لهذه المؤسسات والمنشآت التي تمثل كبار المكلفين وأجبرتهم، بالتشريعات الحديثة، على التصريح عن قيمة أموالهم الحقيقية للبنوك، في حال أرادوا حماية أموالهم من الهدر خارج هذه المنظومة، حيث شكلت طوقاً محكما على التعامل النقدي، وقلبت من التعامل به على أرض الواقع المادي، فصارت بيانات الشركة واعتمادها أمام الشركات المنافسة وأمام عملاءها أكثر وضوحاً وشفافية، وصارت مجبرة على التصريح عن الموجود الفعلي من إنتاجها، في حال أرادت ألا تخسر التمويل وألا يبتعد عنها الزبائن أو أن تحوم حولها الشبهات، أي أن البنوك قد أدخلتها سوقاً مفتوحة، وأجبرتها على التحويل المالي عن طريقها بالدفع الإلكتروني مع الشركات الأخرى، فتتم المقاصة الفورية في قيمة العقود الصريحة أمام البنوك.

الربط المركزي

الربط المركزي المستقل وأخذ زمام المبادرة في وضع الخطط الزمنية و السير في عملية التنمية من جديد، وكان القانون رقم ٣٧ لعام ٢٠٢١، أحد أهم القوانيين، التي منحت وحدات الإدارة المحلية الاستقلال الاقتصادي، في تأمين إيراداتها، إلا أن هذا القانون لجأ إلى تكريس اللامركزية الإدارية بأوسع أبواب المصطلح، فاستقلت الدوائر في عملها مالياً عن الجهات المركزية، ما أدى إلى زيادة في الإنفاق العام ضمن هذه الدوائر دون زيادة في تحسين مستوى تقديم الخدمة، ورغم الإنجازات الذي حقق مبدأ اللامركزية الإدارية، في التجارب المعاصرة، فنحن لا يمكن أن ننسى الوضع الخاص الذي يمر على بلادنا، الذي لم تنفع معه الطرق التقليدية في علاجه، حيث أدت هذه الاستقلالية إلى زيادة الهدر وضياع الوقت والمال، ولذلك سيكون مبدأ الدفع الإلكتروني أحد بوادر الحلول في إنشاء شبكة مالية مركزية وفرعية، قادرة على ربط التمويل العام وتوزيعه بين الدوائر، وربط أجهزة الإدارة المركزية مع الفرعية فتتمكن من التفرد باستخدام مزايا النظاميين الإداري المركزي واللامركزي، الأمر الذي سيمكن الحكومة في هذا الوضع الاقتصادي غير المستقر من أن تستند إلى قاعدة مالية وإدارية مرنة مركزية، ومستقلة بخصائصها الإدارية، يمكن الاعتماد عليها في وضع الموازنات السنوية والخطط الخمسية، أي الخطط المالية طويلة وقصيرة المدى، والسير مرة أخرى في الخطط التنموية المتأخرة، فقد أثبتت جميع التجارب الدولية الرائدة في التنمية، أنها تحتاج إلى مجهود مشترك ، بين الحكومة المركزية ودوائر الدولة، تكون فيه دوائر الجهة المركزية قادرة على معالجة الأمور الاختصاصية، بينما تهتم الجهة المركزية بإصدار القرار الذي يصبو لتحقيق الصالح العام.

و في النهاية نحن نرى أنه ما زال هناك العقبات أمام ثورة منظومة الدفع الإلكتروني والحوكمة الرقمية القادمة في بلادنا، وأول هذه العقبات هي الحاجة الماسة إلى تفعيل دور قطاع الاتصالات ، الذي غالباً سيكون القطاع ذو الدور الأكبر في المراحل القادمة حيث يجب أن تتجه سياسة الإنفاق العام حالياً إلى تأهيل هذا القطاع بحيث يكون قادراً على توفير خدمة الدفع الالكتروني، بأفضل أشكالها وأكثرها تقدماً، لا أن تكون فقط خدمة دفع عبر البوابة الالكترونية، بل أن تكون أداة فعالة في شبكة الأموال عبر الإنترنت، قادرة على اختصار الأعمال الإدارية المعقدة وتقديم تغذية مرجعية لمستخدم الخدمة أو دافع الفواتير، الأمر الذي سيحقق الغاية القصوى من هذه الخدمة وهو إرساء دعائم نظام الحوكمة الإلكترونية في بلادنا، بحيث تكون منظومة إدارية ومالية مرنة وعملية قادرة على إعادة توجيه دفة الاقتصاد السوري، بمسار ثابت قادر على استيعاب الضغوط الخارجية، والسير في تحقيق الرفاهية الإدارية والضريبية للمواطن السوري.

> "من الأخطار التي تواجه منظومة العمل الإلكترونية الجديدة، في تغيير البنية التقليدية للتشريع الضريبي السوري

تشرين
يومية - اقتصادية - شاملة
مؤسسة الوحدة
رقم العدد ١٤١٠٨
8
الأحد ٢٢ شعبان ١٤٤٥هـ ٣ آذار ٢٠٢٤ م
tishreen.news.sy

سمارة السمارة يطلق أغنيته الجديدة «نقشت»

■ دمشق - ميسون شباني:

أطلق الفنان السوري سمارة السمارة أحدث أغنياته، وحملت عنوان «نقشت»، من كلمات عامر لاوند، وألحان د.حسان زيود، وتوزيع راين وميكس وماسترينغ فادي جيجي وغرافيك، وتنسيق الفيديو حمودي الملك وتصوير طارق خزام. وحملت الأغنية الطابع العاطفي، وفيها يبدي الحبيب تمسكه بحبيبته وإصراره على أن تبقى في حياته لآخر العمر.

ويقول في مطلع الأغنية: «عادي وطبيعي كتير يوميّة.. اتكركب وما يضل عقل فيّي.. بدّي بحلاكي لسا جن ودوب.. وألحان قلبك غني غنية.. نقشت معي.. وحبيت، أحلى صبية بالأرض، نقشت معي وشميت، أخيراً.. عطرك يا ورد».

يشار إلى أن سمارة يستعد لإقامة عدد من الحفلات في أوروبا والإمارات العربية المتحدة، إضافة إلى المناسبات الخاصة والأعراس في الولايات المتحدة الأمريكية.

كما جدد مؤخراً أغنية «بالحرب بغنيلك» للفنان اللبناني الراحل ملحم بركات.

الجدير بالذكر أن الفنان سمارة كان قد نال جائزة الأورنينا الذهبية لسنتين متتاليتين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١، كما قدم عدداً من الأغاني على طريقة الفيديو كليب التي جعلته ينطلق سورياً ثم إلى العالم العربي، وأكثر ما عرف بأغنية ؟عقرب بصدرك؟ التي نالت إعجاباً جماهيرياً كبيراً، وكانت طريق الفنان إلى النجومية.

البشر استهلكوا مواد بـ٦ سنوات بمقدار ما تم استهلاكه في قرن كامل

■ تشرين

أظهر تقرير جديد اليوم تسارع الاستهلاك البشري للمواد بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة، ووصل حجم ما استهلكه البشر خلال الست سنوات الأخيرة إلى ٥٠٠ مليار طن، وهو ما يعادل تقريباً ما تم استهلاكه في القرن العشرين كاملاً.

وكشف التقرير الصادر عن منظمة «Circle Economy» الهولندية أنه بينما تصاعدت النقاشات حول العالم عن الاقتصاد الدائري، والاستدامة وحماية البيئة والموارد، أظهرت الأرقام تراجع دورة الاقتصاد الدائري من مستوى منخفض إلى مستوى أكثر انخفاضاً.

ولفت التقرير إلى أن الأرقام تشير إلى انخفاض حصة المواد المستعملة المستهلكة عالمياً من ٩,١٪ إلى ٧,٢٪ في الأعوام من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٣، بينما تضاعف في المقابل الحديث عن الاقتصاد الدائري ثلاث مرات في الفترة نفسها.

ويوصف الاقتصاد الدائري بنظام اقتصادي يهدف إلى القضاء على الهدر والاستخدام المستمر للموارد، ويعتمد على مبادئ إعادة الاستخدام، الإصلاح، إعادة التصنيع، وإعادة التدوير لإيجاد نظام حلقة مغلقة يُقلّل من استهلاك الموارد، ويُخفّض النفايات والتلوث وانبعاثات الكربون.

كما أن هذا التقرير يشير إلى أهمية تبنّي الدول والمجتمعات مبادئ الاقتصاد الدائري في سبيل الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئة. ومن المهم العمل على تشجيع إعادة التدوير وإعادة الاستخدام، وتقديم الحوافز للشركات والأفراد لتحقيق هذه الأهداف على المستوى العالمي، كما يجب على الحكومات والمنظمات الدولية العمل معاً لتحقيق تحول حقيقي نحو اقتصاد دائري يحافظ على الموارد ويقلل من التأثيرات السلبية على البيئة.

آفاق

كلُّ الزمن للشعر

■ علي الراعي

الشعر وحده دون غيره من بقية الأنواع الإبداعية؛ هو الإبداع الأسمى، وهو روح الإنسانية وعطرها، وكلُّ ما عدا ذلك لا يزال يلهث خلف القصيدة ويتمسح بالشعر ليُقارب الإبداع.. أو عليه أن يقترض بعضَ الشعر، قليله، أو كثيره لا فرق.. وأي عمل فني ليس فيه بعد شعري، فهو يحتاج تساؤلات عديدة، فلا معنى اليوم للوحة تشكيلية ليس فيها تلك الغنائية والتعبيرية الشعرية العالية، ولا سحر لمشهد سينمائي إن لم يكن مفعماً بصورة شاعرية، فيما تأتي القصة أو الرواية بلغة جافة وخشبية يابسة إن لم تتحدث بلسان الشعر، وزمن الشعر باقٍ، وإن كان ثمة زمن للشعر فهو هذا الزمن زمن الفقر وعدم الحب، وطغيان الكراهية.. كما إنّ الشعر –حسب أدونيس– لا يقاس بعدد القراء والنشر وهو يقاس إلا بشعريته بحضور النص بوصفه مقاربة جديدة للعالم وعلاقة جديدة بين الكلمات والأشياء، وبين الكلمات والكلمات، وبين الأشياء والأشياء..

أقول هذا على الأقل في العالم العربي، لأنّ كل صنوف الإبداع في هذا ؟العالم؟ بقيت فنوناً وافدة عليه، فيما الشعر كان أصيلاً وقديماً وربما منذ أن تحدث الناس فيما بينهم، ونطقوا، وعلى ما يبدو أنهم أول ما نطقوا، قالوا شعراً.. مع أنّ الحكمة الصينية تقول: ؟من دون شعر؛ كيف لقلبٍ أن يركب الأمواج للقاء قلب آخر؟، بمعنى أن الشعر يكاد يكون هو أولاً في كلّ أمم هذا العالم..

فهذا أرسطو، وعلى عكس أفلاطون يرى أنّ ؟الشعر شيءٌ أكثر فلسفياً وأهمية أكبر من التاريخ؟، فـ؟الشعر ليس مسألة مشاعر، بل مسألة لغة، لغة تخلق المشاعر.؟ على ما يرى أومبيرتو إيكو على سبيل المثال، اليوم أكاد أشكك بكلّ تجربة إبداعية إن لم يمتلك صاحبها حالةً شعرية ما، حتى لو اقتصرت على التذوق والقراءة وحسب..

غير أنّ محنة الشعر اليوم، ربما هي في معظمها في الشعراء أنفسهم، في مستويات مختلفة تجعل الشاعر وحيداً، وكذلك تجعل القصيدة في عزلة، ربما أبرزها تظهر في حالة ؟التعصّب؟ المقيتة، لاسيما في شعراء ؟الدبكة؟ والحداء ورجز النوق والبعير.. هؤلاء الذين ينتشون بالإيقاع الذين يطلقون عليه زوراً ؟موسيقا؟ لدرجة أن حصروا الشعرية الحقة بالعروض والوزن والقافية، وهو ما حوّل أكثر من ثمانين في المئة من ذلك الشكل الشعر الذي بلغ ذروته مع المتنبي إلى نظم و؟دربكة؟ وربما ؟طبل؟ وحسب.. ذلك إنه إلى اليوم لم يأتِ شاعرٌ كتب الشكل العمودي بوزن وحجم المتنبي الذي جعل من البيت الشعري حكمةً فلسفية، وتجربة حياة حيّة على مدى الزمان..

المحنة المقابلة؛ إنّ شعراء قصيدة النثر، وفي معرض ردّهم على أصدقائهم اللدودين من النظامين، راحوا يفتشون ؟بالفتيلة؟ عن إيقاع موازٍ في قصيدة النثر، أطلقوا عليه بدورهم اسم موسيقا داخلية، باعتبار الموسيقا الخارجية من نصيب الشعر العمودي.. ونسوا كل جماليات الشكل الجديد من الشعر ولا يزال الفريقان يقيمان حفلات ؟التشارع؟ على شرعية قصيدة النثر بعد ما يُقارب من مرور مئة سنة على وجودها..

أختم مع أدونيس: إذا كان الموت لا يزول والحب لا يزول، والصداقة لا تزول.. الشعر أيضاً لا يزول، والزمن كله للشعر، لأنّ الزمن كله للحب والصداقة والموت.

تشرين مؤسسة الوحدة
المدير العام: أمجد عيسى
رئيس التحرير: ناظم عيد
مدير التحرير: يسرى المصري
أمينا التحرير: أمين الدريوسي – للشؤون السياسية والفنية، باسم المحمد – للشؤون الاقتصادية والثقافية والمحلية
دمشق – كورنيش الميدان – صحيفة تشرين – أرقام التواصل: الهاتف: ٠١١ – ٦/٣/٢/١/٢١٣١١٠٠ الإيميل: admin@tishreen.news.sy الفاكس: ٨٨١٧٦١٣